المحور الأول: مدخل إلى إدارة المخاطر المالية
المحاضرة الأولى: ماهية إدارة المخاطر
تمهيد:

تعد إدارة المخاطر جزءا من الإدارة الاستراتيجية للشركة، هذه الأخيرة تسعى لحماية نشاطها وكيانها من مخاطر متعددة من حيث طبيعتها ومستوياتها ودرجات تأثيرها على العوائد والتدفقات والقيمة. تسعى الشركة إلى تعظيم قيمتها وتعظيم ثروة المساهمين من خلال إدارة جيدة للمخاطر، بحيث تصبح هذه الأخيرة محددا من محددات القيمة عندما تسهم في تثمين الفرص المتاحة وتحويلها إلى نتائج مالية وفي تغطية المخاطر وتقليل الخسائر الناتجة عن عدم التأكد.

1- تعريف الخطر

تشير العديد من المراجع المتخصصة في إدارة المخاطر إلى أنه ورغم وجود نزعة للتفريق بين الخطر وعدم اليقين، إلاّ أن غالبية التعريفات المرتبطة بالخطر تميل إلى ربطه بحالة عدم التأكد من النتائج المستقبلية. أما عدم التأكد فهو الشك في المقدرة على التنبؤ بالمستقبل، أو الأشياء التي لا يمكن معرفتها على وجه اليقين، ولم يتم تقريرها بشكل مرض، فهي غير مستقرة وغير محددة، وتتميز بالشك وترتبط بغيرها من الأشياء الأخرى[1]. ووفقا لتعريف المعيار إيزو ISO 31000 للمخاطر فهذه الأخيرة هي تأثير عدم اليقين على الأهداف، وقد يكون هذا التأثير سلبيا او إيجابيا ويشمل نتائج تزيد احتمالات و/أو عواقب تحقق الأهداف.

يتم إطلاق تسمية "خطر – risk" للاستثمارات المالية على كل تهديد حالي أو مستقبلي مرتبط بحالة عدم اليقين على مستوى الأسواق المالية وبالسلوك غير العقلاني للأعوان الاقتصادية، ويتعلق الأمر بشكل مبدئي بتقلبات القيمة السوقية للأصول المالية التي تكون بذمة المستثمر أو التي يريد اتخاذ القرار بشأن تملكها[2].

2-الخطر وعدم التاكد

ويمكن تحديد فوارق بين الخطر وعدم التاكد ، حيث يعتبر الخطر ميزة أساسية لكل استثمار، ومن المخاطر تولد العوائد. وعلى هذا الأساس فالخطر يكون قابلا للتحديد واحتمالي، عكس "عدم اليقين" غير القابل للتحديد،

3-مفهوم المخاطر المالية:

3 – مفهوم إدارة المخاطر

يقوم مبدأ إدارة المخاطر (Risks management) على فكرة "المحافظة على القيمة" من خلال حماية مصادر خلق القيمة في المؤسسة، وهي المصادر التي تنشأ من الأحداث غير المتحكم بها (فيها)،

إدارة المخاطر هي جزء من الإدارة الاستراتيجية للمؤسسة، وهي نظام متكامل للتعامل مع المخاطر بأكثر الوسائل والأدوات ملائمة من حيث الفعالية والتكلفة. تعرف على أنها عملية تحديد وتعريف المخاطر أو اكتشافها، ثم تحليلها وتقييمها وقياسها من أجل تطوير الاستراتيجيات الملائمة لإدارتها من خلال **التحكم بالمخاطر** عبر (انظر الشكل رقم 2 – 6):

- نقل المخاطر وتحويلها، وقد يحدث ذلك من خلال التوريق واستخدام المشتقات المالية؛

---

[1] سمير عبد الحميد رضوان (2005). نفس المرجع السابق، ص 311-313.

[2] Ramage, P. (2002). Op. Cit, P. 168.

- تجنب المخاطر أو التقليل منها (التغطية والتنويع)؛
- تقليل الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر أو تمويل المخاطر (التأمين).

4-الهدف من إدارة المخاطر:

لإدارة المخاطر هدفان أساسيان هما: خلق القيمة، وحماية تلك القيمة. يمكن القول أنّ إدارة المخاطر لا تعن تجنب المخاطر بل التعامل معها بالشكل المناسب، لأن العوائد تأتي أساسا من أخذ وضعيات مخطرة.

وتعد إدارة المخاطر على المستوى الجزئي، مستوى إدارة المؤسسة (الإدارة المالية والإدارة الاستراتيجية)، فرعا من فروع علوم الإدارة الذي يهدف الى .[3]:

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية المودعين وأصحاب رأس المال المستثمر؛

الرقابة والسيطرة (التحكم) في الأنشطة التي ترتبط أصولها بها كالائتمان بأشكاله التقليدية والحديثة وكافة أدوات الاستثمار ذات الصلة؛

- تحديد الحلول الممكنة لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع المستويات؛
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى الحد الأدنى الممكن والتعامل مع الخطر بأحد الأشكال المشار إليها؛
- المحافظة على صورة المؤسسة بدعم الثقة لدى المودعين والدائنين والمساهمين.

5-مراحل عملية إدارة المخاطر

تعتمد عملية إدارة المخاطر على آليات التغطية، حيث يمكن الحديث عن خمس مراحل تمر بها العملية هي:

1. تحديد الخطر وتعريفه ووصف حالات التعرض للمخاطر.
2. تقييم الخطر من خلال التقييم الكمي للتكاليف المرتبطة به.
3. اختيار التقنيات المناسبة لإدارة الخطر: التجنب، التحوط (الوقاية، الحماية المسبقة)، الامتصاص (القبول بالمخاطر)، تحويل ونقل المخاطر (تمويل المخاطر).
4. تطبيق وتنفيذ التقنية التي تم اختيارها.
5. المراقبة للتأكد من أمثلية القرارات المتخذة[4].

يمكن إدماج الخطوتين المتمثلتين في تحديد المخاطر وتحليلها في خطوة واحدة تسمى **فحص أو تشخيص المخاطر** التي تبدأ بتعريف الخطر، وصفه ثم تقديره:

تعريف الخطر: أي تحديد إمكانية تعرض المؤسسة لمشاكل معينة في ظل ظروف عدم اليقين من خلال المعرفة الجوهرية بالمؤسسة والسوق الذي تنشط فيه، وكذلك البيئة القانونية والإجتماعية والسياسية والثقافية؛ الفهم الدقيق لأهداف المؤسسة الإستراتيجية والعملية؛ معرفة الفرص والتهديدات المرتبطة بتحقيق تلك الأهداف.

وصفه الخطر: بعرض الخطر بطريقة منهجية من خلال جداول، برامج مصممة...لمعرفة المخاطر الرئيسية وتحديد الأولويات)، وبعد ذلك تقديره.

---

[3] سمير عبد الحميد رضوان، نفس المرجع السابق، ص ص 207، 208.

[4] Barneto, P.et Gregorio, G (2009). Op. Cit, P. 46.

تقدير الخطر: يكون التقدير نوعيا أو كمي أو مزيج بينهما، وتبدأ العملية بتحديد الفرص والتهديدات معا، ثم تحديد إحتمال حدوث التهديدات، وبعد ذلك تحديد إحتمال حدوث الفرص.

في حين يمكن تعريف عملية **تقييم المخاطر** بأنها عملية التعرف على المخاطر وتحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المؤسسة. بعد الإنتهاء من عملية فحص الخطر من خلال تحديده وتحليله بالتعرف عليه، ووصفه، وتقديره وقياسه، تأتي عملية تقييم المخاطر كمرحلة ثانية، وذلك بإجراء مقارنة بين ما هو وصفي من تعريف ووصف، وما هو كمي من تقدير وقياس، من أجل إتخاذ القرارات تجاه المخاطر ذات الأهمية بالنسبة للمؤسسة، من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: "هل تقبل المؤسسة بالخطر أم تعالجه؟" من خلال الموازنة بين تكلفة عدم إتخاذ أيّ إجراء وتكلفة الإجراءات المتخذة.

شكل رقم (2 –6): عملية إدارة المخاطر

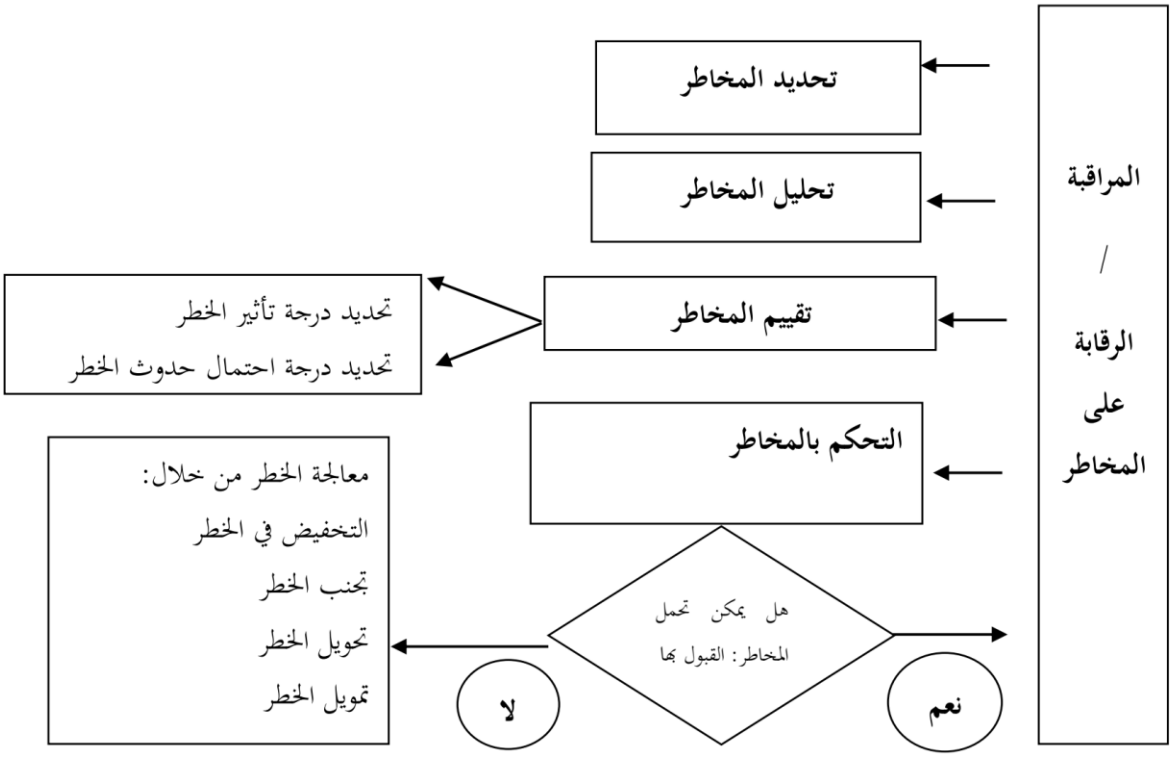

المصدر: Manuel de la gestion des risques de la Confédération (2017) : Confédération suisse, P. 12 https://www.efv.admin.ch/dam/efv/.../Handbuch_Risikomanagement_Bund_f.pdf

6–أساليب (أدوات) إدارة المخاطر

من خلال التعريفات المختلفة للمخاطرة، يمكن رصد الأساليب المتنوعة للتعامل معها ونوجزها فيما يلي(أمثلة):

1- **تجنب المخاطر**: ويكون ذلك عن طريق:

- عدم الاستثمار في الأصول أو الأوراق المالية التي تتميز بمخاطرة عالية .
- تجنب مخاطرة أسعار الفائدة بعدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل.

2- **تقليل المخاطر**: يتم التقليل من المخاطر من خلال الآتي:

- التنويع في المحفظة الاستثمارية.

- التغطية (التحوط) من خلال المشتقات المالية.

3- **نقل المخاطر**: يمكن تحويل المخاطر إلى الطرف المقابل عن طريق:

- شراء التأمين من شخص ما لا يرغب في تحمل المخاطرة إلى شركة التأمين التي تبدي استعدادها لتحملها مقابل ثمن معين.
- عن طريق التعامل بالمشتقات المالية.[5] وتسمى هذه الاستراتيجية (التأمين والمشتقات المالية) أيضا باستراتيجية تمويل المخاطر.

ونلاحظ أن هذه الحالات الثلاث المختلفة للتعامل مع المخاطرة قد أهملت حالة أسلوب رابع وهو تحمل المخاطرة خاصة إذا كانت الخسائر المحتملة الناجمة عنها قليلة نسبيا.

شكل رقم (2- 7): إطار متكامل لإدارة المخاطر

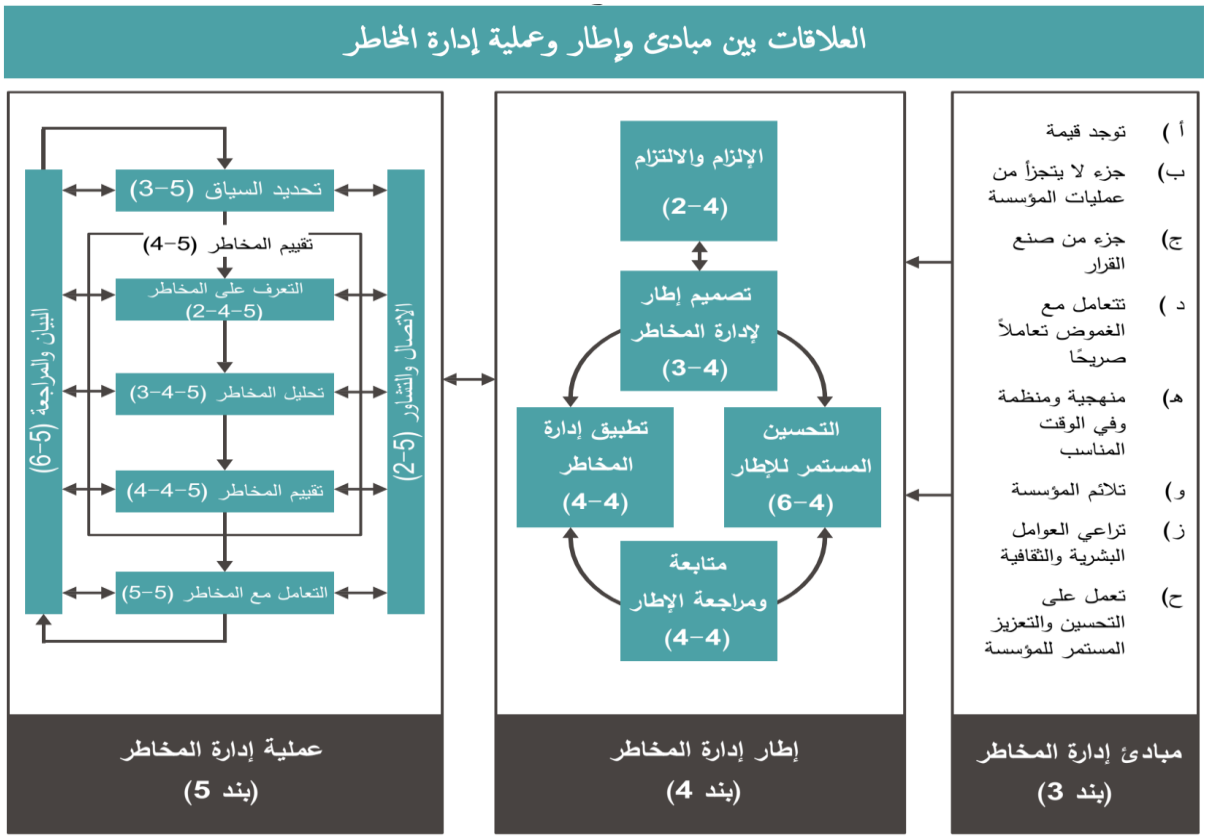

المصدر: المعيار ISO 31000: 2009 بتصريح من المعهد الأمريكي الوطني للمقاييس لصالح المنظمة الدولية للمقاييس، الإطار المتكامل لنظام الرقابة والمخاطر ونماذجها، ص83.

[5] سمير عبد الحميد رضوان حسن، مرجع سبق ذكره، ص 315.